



تعميم رقم (1) لسنة 2024

بشأن القواعد العامة والضوابط والآليات الواجب اتباعها لقبول واستخدام التبرعات والهبات وما في حكمها في الجهات الحكومية



12 FEB 2024

5066

تعميم رقم (1) لسنة 2024

بشأن القواعد العامة والضوابط والآليات الواجب اتباعها لقبول
واستخدام التبرعات والهبات وما في حكمها في الجهات الحكومية

مقدمة:

طبقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، والرسوم الصادر بتاريخ 12/8/1986 في شأن وزارة المالية.

وفي سبيل ضبط الأداء المالي وإحكام متابعة تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية، والالتزام بالإفصاح في الموازنة العامة عن التبرعات والمستخدم منها بالسنة المالية تعزيزاً لمبدأ الحوكمة وإيجاد قواعد حاكمة منظمة ووضع آليات موحدة لتلقي التبرعات والهبات النقدية والعينية، وضمان استخدامها في الأغراض المخصصة لها، وتحديد أساليب التعاقد لتنفيذ المشاريع محل التبرع واختيار الجهة المشرفة والمعايير الواجب توافرها بالطرف المكلف بالتنفيذ والتزامه بالأنظمة المعمول بها، والشروط والمواصفات والبرامج الزمنية حتى اتمام التنفيذ وتسلم المشروع للجهة الحكومية، وإجراءات نقل ملكية المشروع لأمالك الدولة وفق أحكام القوانين واللوائح والتعاميم المنظمة بدولة الكويت.

ورغبة في توحيد الإجراءات المتبعة في جميع الجهات الحكومية في هذا الخصوص وأدخال التبرعات والهبات وما في حكمها تحت مظلة الميزانية العامة للدولة إعمالاً لمبدأ شمول الموازنة واطهار الحساب الختامي للدولة على حقيقته إيراداً ومصروفاً.

تصدر وزارة المالية هذا التعميم الذي يتضمن القواعد العامة والضوابط والآليات التنفيذية التي يتعين اتباعها في هذا الشأن، وعلى جميع الوزارات والادارات الحكومية والهيئات ذات الميزانيات الملحقه والمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة الالتزام بهذا التعميم من تاريخ صدوره وإلغاء كافة التعاميم والقرارات واللوائح السابق صدورها في هذا الشأن.

هذا وجميع المختصين بوزارة المالية على أتم الاستعداد للتعاون مع كافة الجهات الحكومية لتنفيذ هذا التعميم.

والله ولي التوفيق،،،،

د. أنور علي عبدالله المضيف

وزير المالية

ووزير الدولة للشئون الاقتصادية

والاستثمار

فهرس

رقم الصفحة	البيان
4	أولا - نطاق تطبيق التعميم
6-4	ثانيا - القواعد العامة
7-6	ثالثا - آلية تقديم طلب التبرع أو الهبة
8	رابعا - التبرعات والهبات النقدية
	<u>خامسا- التبرعات العينية:</u>
9	(أ) أصناف عينية أو توريد مواد أو غيرها.
10	(ب) التبرعات والهبات العقارية القائمة أو المساهمات في انشاء مشاريع إنشائية على أراضي الدولة.
	<u>سادسا- التبرعات والهبات لتمويل إنشاء المشاريع الإنشائية:</u>
11	(أ) معايير واشتراطات يجب توافرها في القائم بتنفيذ المشروع.
13-11	(ب) آليات وأساليب تنفيذ المشاريع الممولة من التبرعات والهبات.
14	سابعا - وجود حساب بنكي خاص بتلقي التبرعات والهبات النقدية المنظمة بهذا التعميم قد تم فتحه مسبقا.
15	ثامنا - الآليات والقيود المحاسبية بتحصيل وايداع التبرعات والهبات النقدية.
15	تاسعا - مسؤولية مخالفة هذه القواعد.

أولاً - نطاق تطبيق التعميم

1. تخضع جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة لنصوص هذا التعميم وسوف يشار لها تحت اسم (الجهة المستفيدة/ الجهات الحكومية).
2. تسري القواعد العامة والضوابط والإجراءات الواردة بالتعميم على التبرعات والهبات والمنح وفي حكمها داخل وخارج دولة الكويت وفق أحكام القوانين والتعاميم المنظمة.

ثانياً - القواعد العامة:

1. يجوز للجهات الحكومية تلقي التبرعات والهبات وما في حكمها من الأفراد والشركات والمؤسسات والبنوك وغيرهم التي تسهم في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وتتفق مع اختصاصاتها المنصوص عليها قانوناً.
2. يجب على الجهة المستفيدة الحصول على موافقة وزارة المالية بعد الموافقة المبدئية من الوزير المختص أو من يفوضه على تلقي التبرعات والهبات وما في حكمها وذلك من خلال تقديم طلب يتضمن كافة المستندات المؤيدة وفق القوانين واللوائح والقرارات والتعاميم ذات الصلة والقواعد الواردة بهذا التعميم.
3. ألا يكون التبرع يمس وحدة وسيادة الدولة، ويكون الهدف من التبرع محددًا ومشروعًا ولا يتنافى مع النظام العام والقيم والعادات واستقرار المجتمع الكويتي.

4. ألا يكون التبرع مشروطاً بأي شرط لصالح المتبرع أو الغير، وعدم وجود مصالح أو منافع مباشرة أو غير مباشرة للمتبرع أو منحه أفضلية أو مزايا أو أولوية أو استفادة من الخدمات التي تقدمها الجهة المستفيدة.

5. ألا يتضمن التبرع على أية مزايا مالية أو عينية لمنسوبي الجهة المستفيدة.

6. تقدم التبرعات النقدية بموجب شيك مصدق أو عن طريق الدفع الآلي ولا يجوز قبولها بأي وسيلة أخرى.

7. يحدد نوع التبرع وطرق الاستفادة منه والطرف المكلف بالتنفيذ بالاتفاق بين المتبرع والجهة المستفيدة بعد استيفاء بيانات طلب تقديم التبرع وفق النموذج رقم (1) والنموذج رقم (2) حسب الأحوال.

8. يوجه التبرع للغرض الذي خصص من أجله، وفي حالة تحقق الغرض بوسيلة أخرى، فللجهة المستفيدة توجيه التبرع لغرض آخر وفقاً لما تراه للمصلحة العامة بعد موافقة المتبرع أو من ينوب عنه أو ورثته ووزارة المالية حسب الأحوال وفقاً للقواعد الواردة بهذا التعميم، وفي حال وجود فائض من التبرع فإن لوزارة المالية التصرف بالفائض دون الرجوع إلى المتبرع أو ورثته.

9. لا يجوز للمتبرع إدارة أو تشغيل المشروع محل التبرع.

10. يجب الحفاظ على سرية بيانات المتبرع وتقدير رغبته في حالة عدم الإفصاح عن بياناته الشخصية.

11. يحظر على الجهات الحكومية طلب أي تبرعات نقدية أو عينية أو مساهمات لتمويل المشاريع أو لأي غرض آخر من المقاولين أو الشركات الخاصة أو الافراد أو غيرهم،

ويستثنى من ذلك الدعوات العامة لحث المواطنين على تقديم التبرعات التي تقدمها الجهات وفق الاختصاصات المنوطة بها قانونا.

12. يمنح المتبرع أو الواهب خطاب شكر وشهادة تدل على تبرعه.

13. يجب الإفصاح عن التبرعات والهبات وما في حكمها بالميزانية والحساب الختامي وتصنف وفقا لطبيعتها بحسبي الإيرادات والمصروفات وفق دليل رموز وتصنيفات الميزانية، متضمنا كافة البيانات (قيمتها والغرض منها والجهة المتبرعة وغيرها من معلومات ذات صلة) طبقا لتعاميم وزارة المالية، وذلك تعزيزا لمبدأ الحوكمة والشفافية.

14. تدرج ضمن مشروع الميزانية السنوية للجهة المستفيدة مبالغ التبرعات والهبات وما في حكمها المتكررة والمؤكد الحصول عليها.

15. يجب على الجهات الحكومية عدم الاخلال بالقواعد والتعليمات المنصوص عليها في شأن الحسابات والسجلات بقواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية وتعاميم وزارة المالية الصادرة في هذا الشأن.

16. تلتزم الجهات الحكومية بتخصيص سجلات إحصائية خاصة بالتبرعات والهبات النقدية والعينية التي ترد اليها وتحتوي على جميع البيانات اللازمة وفق النماذج المعدة لذلك (نموذج رقم 3)، (نموذج رقم 4) ويتم تزويد وزارة المالية - قطاع شؤون التخزين ونظم الشراء بنسخة منها في نهاية كل سنة مالية.

17. يجب الالتزام بما جاء بهذا التعميم وإلغاء كافة التعميم والقرارات واللوائح السابق صدورها في هذا الشأن.

ثالثا: آلية تقديم طلب التبرع أو الهبة:

1- يتقدم المتبرع بصفته أي كانت بطلب للجهة المستفيدة برغبته في التبرع أي كان نوعه واستيفاء النموذج رقم (1) طلب تقديم تبرع، والنموذج (2) قبول تنفيذ المشروع -حسب طبيعة التبرع- والمتضمن بما يلي :

- بيانات تخص المتبرع.
- تحديد طبيعة التبرع (شيك مصدق أو دفع آلي / عقار / منقول عيني/توريد مواد / مشروع إنشائي/ خدمات استشارية/ غيرها) .
- اسم المشروع ومكوناته وموقعه واهدافه وأية بيانات أخرى ذات صلة.
- التكلفة التقديرية للمشروع ودراسة جدوى مبدئية (إن وجدت).
- أسلوب تنفيذ المشروع (التنفيذ من خلال الجهة أو بمعرفة المتبرع ذاته أو من يكلفه)
- في حالة إذا كان المتبرع هو من سيقوم بتنفيذ المشروع أو من خلال طرف آخر يكلفه يجب عليه توقيع الاقرار المرفق بنموذج (2) بقبول تنفيذ المشروع طبقا للمواصفات الفنية وكراسة الشروط المرجعية المعدة بمعرفة الجهة المستفيدة وتحت اشراف الجهة الحكومية المعنية وتسليم المشروع كاملا -وفقا لما هو مقرر- للجهة فور الانتهاء من تنفيذه طبقا للبرنامج الزمني المقرر.
- يجب على المتبرع تحديد المرحلة المزمع تنفيذها بالمشروع محل التبرع (هيكل انشائي بدون تشطيبات/ يتضمن التشطيبات الداخلية والخارجية بدون تجهيزات أو معدات/ شامل كافة التشطيبات الداخلية والخارجية والمعدات والاثاث والمستلزمات والاسوار وتنسيق المواقع الخارجية وغيرها حسب طبيعة المشروع/..).

2- يرفق صورة من وثائق ملكية التبرعات أو الهبات العينية وأية مستندات أخرى متعلقة.

3- استيفاء المستندات الثبوتية للأوضاع المالية والقانونية للمتبرع والمكلف بتنفيذ المشروع محل التبرع وفق القواعد الواردة في هذا التعميم، وعلى ان يراعي تقديم كل تلك البيانات والمستندات تمهيدا لعرض موضوع التبرع على السلطة المختصة.

4- يقوم المختصين بالشؤون المالية بالجهة المستفيدة بدراسة طلب التبرع أو الهبة، ويعد تقرير يتضمن جميع الإجراءات التي تمت بهذا الشأن، وبيان مدى الاستيفاء لأحكام القوانين واللوائح والقواعد والضوابط المنصوص عليها في هذا التعميم.

5- يرفع التقرير إلى الوزير المختص مرفقا به كافة المستندات والوثائق التي قدمت إليها، وللوزير المختص الموافقة المبدئية على قبول الطلب أو رفضه، وإحالة الطلب وكافة المستندات والوثائق إلى وزارة المالية لتقرر ما تراه في هذا الشأن.

رابعا - التبرعات والهبات النقدية:

1- تتولى الجهات الحكومية تلقي التبرعات أو الهبات النقدية، بناء على موافقة وزارة المالية الصادرة بهذا الشأن ووفق الآلية والقواعد والضوابط الواردة بهذا التعميم.

2- تقدم التبرعات المالية بشيك مصدق أو عن طريق الدفع الآلي ولا يجوز قبولها بأي وسيلة أخرى، وتقوم الجهة المستفيدة بمخاطبة وزارة المالية بهذا الشأن.

3- إضافة قيمة التبرع للنوع المختص لإيرادات الميزانية العامة للدولة - وزارة المالية وفق الضوابط والقواعد المنظمة في هذا الشأن وتعميم وزارة المالية رقم (4) لسنة 2015 بشأن دليل رموز وتصنيفات الميزانية (الأساس النقدي).

4- تقوم وزارة المالية بإدراج ما يقابل المبالغ المشار إليها أعلاه كاعتمادات مالية ضمن مشروع ميزانية الجهات المستفيدة، وتتولى الجهات التنسيق مع وزارة المالية بشأن الإجراءات الواجب اتباعها والبيانات التي تطلبها وزارة المالية بهذا الشأن ووفق تعميم إعداد تقديرات الميزانيات والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقا لتصنيفات الميزانية.

- أو يتم تنفيذ التوريدات أو الأعمال الوارد من أجلها التبرع أو الهبة بالسنة المالية الجارية من خلال العقود الجارية المدرجة بميزانية الجهة المستفيدة طبقا لشروط العقود المبرمة وبعد

حصول الجهة على موافقة وزارة المالية - شئون الميزانية العامة والجهات المعنية والرقابة وفق أحكام القوانين والتعاميم المنظمة.

وفي حالة عدم كفاية الاعتمادات المالية المدرجة بالبند المختص بالميزانية يتم اجراء المناقلات المالية ما بين اعتمادات الميزانية وفق الضوابط المقررة بتعميم رقم (2) لسنة 2016 بشأن شروط التعديل بين اعتمادات الميزانية في الجهات الحكومية.

خامسا- التبرعات العينية:

(أ) أصناف عينية أو توريد مواد أو غيرها:

إذا كانت التبرعات والهبات المقدمة عبارة عن أصناف عينية أو توريد مواد أو ما شابه يطبق بشأنها كافة التعاميم والتعليمات الصادرة عن قطاع شئون التخزين العامة ونظم الشراء بوزارة المالية، مع مراعاة الآتي:

1. يستخدم في تسلم المواد نموذج فحص وإحصاء/1 واستمارة تسلم - إضافة- بدون أمر شراء طبقا للإجراءات المنصوص عليها في رابعا 1-3 (ب) من تعميم رقم (10) لسنة 2016 بشأن الدورة المستندية لعمليات التخزين. كما يطبق ما يخصها من الاحكام الخاصة بالتسلم (1-4) والأحكام العامة (خامسا).

2. وحدة التسلم المركزي هي المخولة باستلام المواد مبدئيا قبل الفحص وفي حال عدم وجود مثل هذه الوحدة تقوم وحدة شئون المخازن أو مركز العمل المستفيد من المواد بتسلمها.

3. إذا لم يكن هناك مثيل مستخدم لدي الجهة من نفس المواد يتم ابتداء توصيفها وترميزها طبقا لإجراءات توصيف وترميز مادة جديدة المنصوص عليها في نظام إدارة المخزون - دليل المستخدم، أغسطس 2017.

4. المواد التي سبق التبرع بها قبل صدور هذا التعميم ولا يعرف لها سعر محدد ولم تسجل في نظام إدارة المخزون، يطبق عليها الاجراء المذكور في (أ) تحت عذا العنوان. مع قيام محاسبة المخازن بتسعيورها مسترشدة بأسعار السوق وسعر آخر شراء لمثيلاتها طبقا لأسس التسعير في (رابعا 1-ب) من التعميم رقم (7) لسنة 2017 بشأن تسعير وتقييم المواد المخزنة في نظام المخزون بنظم إدارة مالية الحكومة.

(ب) التبرعات والهبات العقارية القائمة أو المساهمات في انشاء مشاريع إنشائية

على أراضي الدولة:

- يجب على الجهة المستفيدة التنسيق مع وزارة المالية والجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق بالتبرعات والهبات العقارية القائمة أو المساهمات في تمويل انشاء مشاريع على أراضي الدولة وفق أحكام القوانين واللوائح والتعاميم المنظمة.

- تنقل ملكية المشاريع المتبرع بها عينيا التي لها وثائق ملكية خاصة إلى ملكية أملاك الدولة فور قبول التبرع وقبل التنفيذ وفق الإجراءات النظامية المتبعة طبقا لأحكام القوانين واللوائح والتعاميم المنظمة.

- تسجل المشاريع الإنشائية المتبرع بها عينيا لتنفيذ أنشطة الجهات الحكومية والتي تنفذ على أراضي مملوكة للدولة كأصول عقارية وفق الإجراءات النظامية المتبعة طبقا لأحكام القوانين واللوائح والتعاميم المنظمة.

- لا يجوز للمتبرع إدارة أو تشغيل المشروع محل التبرع.

سادسا- التبرعات والهبات لتمويل إنشاء المشاريع الإنشائية:

(أ) معايير واشتراطات يجب توافرها في القائم بتنفيذ المشروع الإنشائي (سواء كان المتبرع نفسه أو المكلف بالتنفيذ من طرفه):

1. أن يكون من ذوي الاختصاص في تنفيذ أعمال المشروع وله خبرة سابقة في المجال وفق الأنظمة المعمول بها بالجهات الحكومية.
2. أن يكون قد مضى على ممارسة النشاط بالنسبة للأفراد أو تأسيس الشركة خمس سنوات على الأقل.
3. أن يقدم الميزانية الخاصة للشركة لآخر ثلاث سنوات متتالية مدققة من مكتب تدقيق حسابات خارجي معتمد.
4. أن يكون مصنفا في لجنة تصنيف متعهدي المقاولات العامة بالجهاز المركزي للمناقصات العامة.

(ب) آليات وأساليب تنفيذ المشاريع الإنشائية الممولة من التبرعات والهبات:

- يجب على الجهة المستفيدة إعداد استمارة دراسة المشاريع وفق استمارة المشروعات الانشائية الجديدة المعمول بها في وزارة المالية- قطاع شؤون الميزانية العامة للمشاريع المزمع تمويلها من التبرعات والهبات سواء المشاريع الوارد لها تبرعات مالية أو التي سيتم تنفيذها بمعرفة المتبرع أو طرف آخر من قبله.
- التحقق من استيفاء كافة البيانات الخاصة بالتبرع أو الهبة والمستندات الثبوتية للوضع المالي والقانوني للمتبرع والطرف المزمع تنفيذ المشروع بمعرفته وذلك لدي العرض على وزارة المالية لاتخاذ ما يراه مناسبا بهذا الشأن، والعرض على الجهات المعنية والرقابية وفق أحكام القوانين والتعاميم المنظمة والضوابط الواردة بهذا التعميم.

- تنفيذ المشروع طبقا للمواصفات الفنية وكراسة الشروط المرجعية المعدة بمعرفة الجهة المستفيدة وتحت اشراف الجهة الحكومية المعنية ويسلم المشروع كاملا - وفق المقرر بموافقة قبول التبرع- للجهة فور الانتهاء من تنفيذه طبقا للبرنامج الزمني المعتمد.

1- تنفيذ المشروع بمعرفة الجهة الحكومية المستفيدة:

- بعد صدور موافقة وزارة المالية على قبول التبرع المالي لإنشاء المشروع تقوم الجهة المستفيدة باستلام قيمة التبرع (دفع آلي / شيك مصدق) وإضافة القيمة للنوع المختص بإيرادات الميزانية العامة - وزارة المالية وفق التعاميم والقواعد المنظمة ودليل رموز وتصنيفات الميزانية الصادر بتعميم وزارة المالية رقم (4) لسنة 2015.

- يتم تخصيص ما يقابل المبالغ المشار اليها أعلاه كاعتمادات مالية ضمن ميزانية الجهة الحكومية المستفيدة من التبرع أو الهبة، وتتولى هذه الجهة التنسيق مع وزارة المالية بشأن الإجراءات الواجب اتباعها والبيانات التي تطلبها وزارة المالية في هذا الخصوص.

- تقوم وزارة المالية - قطاع شئون الميزانية العامة بإدراج المشروع بميزانية الجهة المستفيدة وإدراج الاعتماد المالي اللازم بالسنة المالية بما يتوافق مع مرحلة المشروع والبرامج الزمنية المعتمدة والتعليمات المقررة بالتعاميم المالية.

- تقوم الجهة المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة للطرح والترسية والتعاقد لمراحل المشروع المختلفة (تصميم، تنفيذ، اشراف) طبقا لأحكام القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعميم وزارة المالية رقم (5) لسنة 2020 بشأن نظم الشراء للجهات العامة وتحديد الجهة المعنية بمتابعة التنفيذ وفق الآلية المتبعة الخاصة بالمشروعات الحكومية وفق أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة.

2 - تنفيذ المتبرع للمشروع لصالح الجهة الحكومية المستفيدة.

3- التمويل المباشر من المتبرع واختياره طرف ثالث لتنفيذ مشروع.

في حالة تنفيذ المشروع الإنشائي وفق أحد الخيارين (3)، (4) بناء على موافقة وزارة المالية على قبول التبرع أو الهبة في الغرض المخصص له وتحديد اسم وأسلوب تنفيذ المشروع والجهة المشرفة على التنفيذ.

يجب الالتزام بما يلي:

- أن تتوفر في القائم بالتنفيذ المعايير والاشتراطات الواردة بهذا التعميم، وأن يلتزم القائم بالتنفيذ أيا كانت صفته بكل اللوائح والأنظمة المعمول بها بدولة الكويت أثناء التنفيذ وحتى الانتهاء وتسليم المشروع كاملا للجهة الحكومية المستفيدة.

- تتولي الجهة المستفيدة بالمشاريع الخاصة بها اعداد كراسة الشروط والمواصفات التي تتضمن على وجه الخصوص نطاق الاعمال والمخرجات والجدول الزمني اللازم للإنجاز والتنفيذ.

- يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد مع القائم بالتنفيذ لكل مراحل المشروع المتبرع به بموجب عقد يبرم مع الجهة المستفيدة يتم اعداد شروطه من قبل الإدارة المختصة بالجهة المستفيدة ومراجعته من الإدارة القانونية وإدارة الفتوي والتشريع ويخضع لرقابة ديوان المحاسبة وغيرها من الجهات المعنية والرقابية وفق الآلية المتبعة بشأن المشاريع الحكومية طبقاً لأحكام القوانين والتعاميم المنظمة في هذا الشأن.

- تتولي الجهة المستفيدة أو وزارة الاشغال العامة - طبقاً للقرارات والقواعد المنظمة المتابعة والاشراف على التنفيذ من الناحية الفنية وتسلم المخرجات وفق البرنامج الزمني وطبقاً للشروط والمواصفات المشار إليها أعلاه.

سابعا: في حالة وجود حساب بنكي خاص بتلقي التبرعات والهبات النقدية المنظمة بهذا التعميم قد تم فتحه مسبقا في الجهات الحكومية يجب موافاة وزارة المالية بكافة البيانات والمؤيدات الخاصة بهذا الحساب خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ صدور هذا التعميم متضمنا بما يلي:

1. اسم البنك والفرع.
 2. أسماء المخولين بالتوقيع لهذا الحساب ومسمياته الوظيفية.
 3. قرار الوزير المختص أو رئيس الجهة بالتفويض الصادر عنه لمن ينييه في التوقيع على أوامر الدفع.
 4. السند القانوني والموافقات الصادرة بشأن فتح الحساب.
 5. رصيد الحساب مع بيان العملة المفتوح بها الحساب.
 6. اجمالي الإيرادات والمصروفات بالحساب خلال الخمس سنوات الماضية.
 7. اللوائح المالية والقرارات الإدارية المنظمة للصرف من الحساب.
 8. بيان بجميع الحسابات البنكية الأخرى المفتوحة في الجهة والموافقات الصادرة بشأنها.
- وذلك للدراسة واتخاذ ما يلزم، ويجب الالتزام بتعميم وزارة المالية رقم (5) لسنة 2005 بشأن فتح الحسابات بينك الكويت المركزي والبنوك الأخرى المحلية.

ثامنا: الآليات والقيود المحاسبية بتحصيل وايداع التبرعات والهبات النقدية.

يجب على الجهات الالتزام بتعميم وزارة المالية رقم (8) لسنة 2017 بشأن المعاملات المحاسبية على نظم إدارة مالية الحكومة (GFMIS)، بما يخص الآليات والقيود المحاسبية بتحصيل وايداع التبرعات والهبات النقدية.

تاسعا: يخضع من يخالف هذه القواعد للمساءلة وفقا لما تقضي به الأنظمة.

نموذج رقم (1) طلب تقديم تبرع

التكلفة الكلية التقديرية (د.ك)	الموقع		مكونات المشروع	الاسم المقترح للمشروع	جهة تنفيذ المشروع			نوع التبرع					بيانات المتبرع		
					طرف آخر	المتبرع	الجهة المستفيدة	عيني		مالي			بطاقة مدنية/ سجل تجاري	الاسم	
	قيمة	بيان						قيمة	شيك	دفع آلي					
	منطقة	محافظة													

توقيع المتبرع

.....

نموذج رقم (2) قبول تنفيذ المشروع

أقر أنا/ الموقع أدناه بقبولي تنفيذ مشروع/
الكائن بمحافظة/.....منطقة/..... بمعرفتي أو من خلال
شركة / طبقا للمواصفات الفنية وكراسة الشروط المرجعية المعدة
من قبل الجهة المستفيدة وتحت اشراف الجهة المعنية طبقا للقرارات واللوائح المنظمة،
وتسليم المشروع (يتعين تحديد المرحلة المزمع تنفيذها هيكل انشائي /يتضمن التشطيبات
الداخلية والخارجية بدون تجهيزات/ شامل التشطيبات الخارجية والداخلية والمعدات
والاثاث وتنسيق المواقع الخارجية وغيرها حسب طبيعة المشروع) فور الانتهاء من تنفيذه
وفق البرنامج الزمني المقرر، وبصحة المستندات الثبوتية للوضع المالي والقانوني المرفقة
مع النموذج رقم (1) طبقا للقواعد والضوابط المنظمة لتلقى التبرعات والهبات
وما في حكمها في الجهات الحكومية.

توقيع المتبرع

